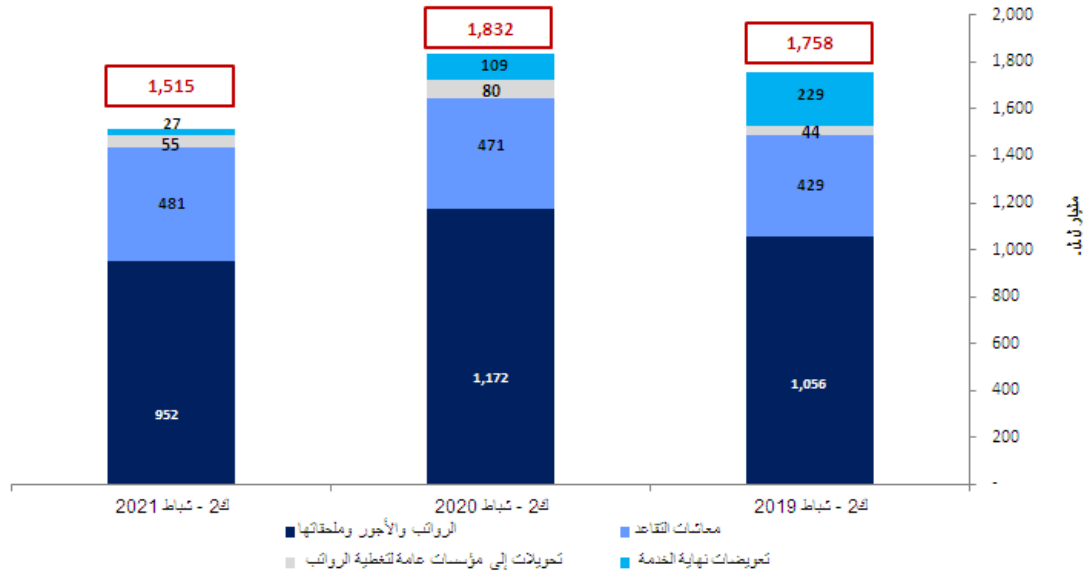


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بحوالي 317 مليار ليرة (17.3 في المائة) على أساس سنوي، ليصل إلى 1,515 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2021 مقارنةً مع مبلغ 1,832 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020². جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي الكبير في الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 220 مليار ليرة (18.7 في المائة). كذلك، شهدت تعويضات نهاية الخدمة تراجعاً نسبياً ملحوظاً بلغ 81 مليار ليرة (74.8 في المائة) لتصل إلى 27 مليار ليرة خلال الشهرين الأولين من العام 2021، وقد ترافق ذلك مع انخفاض بقيمة 25 مليار ليرة (31.8 في المائة) في التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب. في المقابل، جاءت الزيادة الوحيدة في مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها لتتطال بند معاشات التقاعد مع ارتفاع سنوي بلغ 10 مليار ليرة (2.1 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني-شباط من الأعوام 2019، 2020، و2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³ حيث سجّلت نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2019، لتتراجع بشكلٍ كبير وتصل إلى نسبة 63.3 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2020⁴، ومن ثم تعود وترتفع إلى نسبة 71.7 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2021⁵. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 47.4 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2019، وانخفضت إلى 42.8

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر شباط 2021.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

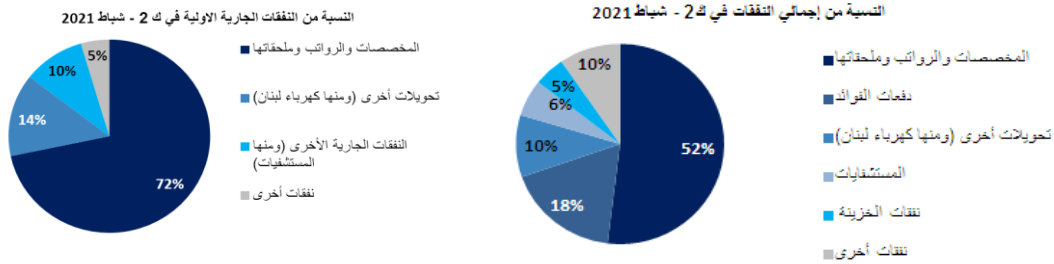
⁴ نتيجة الزيادة الأسرع في قاعدة النفقات، مع تسجيل ارتفاع سنوي بنسبة 19.0 في المائة في النفقات الجارية الأولية مقارنة مع زيادة بنسبة 4.2 في المائة في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني - شباط 2020.

⁵ جاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة التراجع السنوي الكبير في النفقات الجارية الأولية بنسبة 27.0 في المائة (780 مليار ليرة)، مقارنة مع انخفاض سنوي بنسبة 17.3 في المائة (317 مليار ليرة) في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني - شباط 2021.

في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2020، لتعود وترتفع إلى نسبة 51.9 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2021. يعود السبب الرئيسي وراء التغيير الملحوظ في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى التغيير الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة 15.3 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2020، تلاه تراجع كبير بنسبة 31.8 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - شباط 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - شباط 2021:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 219 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 954 مليار ليرة⁶ خلال كانون الثاني - شباط 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في كافة مكوناتها، مع تسجيل انخفاض في التقديمات الإجتماعية بقيمة 149 مليار ليرة (44.9 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 111 مليار ليرة و44 مليار ليرة على التوالي. كذلك، تراجعت النفقات الأخرى بقيمة 43 مليار ليرة (83.9 في المائة)، تزامناً مع انخفاض بقيمة 14 مليار ليرة في كل من المنافع الوظيفية والرواتب والأجور.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 74.6 في المائة⁷ من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - شباط 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (19.1 في المائة)⁸ والمنافع الوظيفية (3.8 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 2.6 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 35.0 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2020 إلى 40.1 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2021.

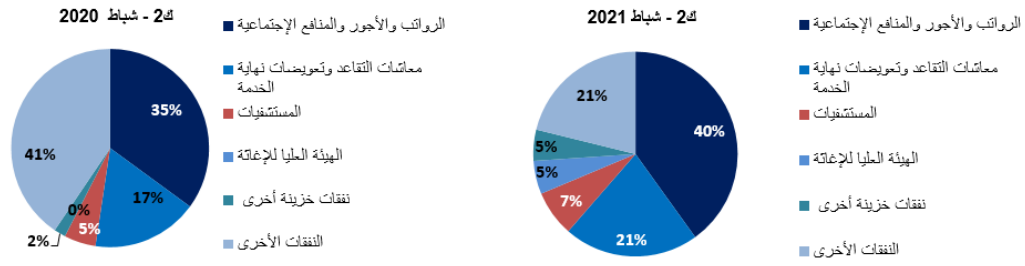
يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

⁶ قد تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

⁷ بزيادة عن نسبة 61.8 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - شباط 2020.

⁸ مقارنة مع نسبة 28.2 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2020.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - شباط 2020 وكانون الثاني - شباط 2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديوة.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - شباط 2020 وكانون الثاني - شباط 2021⁹

المجموع	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديرات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		(مليار ل.ل.)	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020		
709	849	2	2	182	331	22	19	504	497	الجهاز العسكري
441	550	0	0	98	210	15	13	328	326	الجيش
199	244	2	2	66	110	5	5	126	128	قوى الأمن الداخلي
55	41	0	0	15	9	1	1	39	31	قوى الأمن العام
14	14	0	0	2	2	0	0	12	12	قوى أمن الدولة
138	163	0	6	0	0	8	19	130	138	الجهاز التربوي
89	114	6	13	1	0	5	11	77	89	الجهاز المدني /1
0	30	0	30							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
16	17									الجمارك /3
954	1,172	8	51	182	331	36	50	711	725	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديراتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديرات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديرات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديرات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة.

A.2 الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديرات الاجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 14 مليار ليرة (1.9 في المائة) لتصل إلى 711 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 12 مليار ليرة و 8 مليار ليرة، على التوالي.

⁹ قد تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

a.A.ii. رواتب وأجور الجهاز العسكري

ارتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 6 مليار ليرة (1.3 في المائة) خلال كانون الثاني - شباط 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7.3 مليار ليرة (23.1 في المائة)، مدفوعةً بدورها بزيادة سنوية في كل من المدفوعات المرتبطة بالألبسة ومدفوعات الرواتب الأساسية بقيمة 5.6 مليار ليرة و1.5 مليار ليرة على التوالي. كذلك، زادت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش بقيمة 1.5 مليار ليرة (0.5 في المائة)، حيث ارتفعت الرواتب الأساسية بقيمة 3 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات العائدة لتغطية التدريب في الخارج بقيمة 2 مليار ليرة. في المقابل، انخفضت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 2 مليار ليرة، حيث تراجعت المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 1 مليار ليرة.

b.A.ii. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 8 مليار ليرة (5.9 في المائة) سنوياً لتصل إلى 130 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2021. يعود هذا التراجع إلى تدني مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 8 مليار ليرة.

c.A.ii. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 12 مليار ليرة (13.3 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 77 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.6 في المائة، تلتها وزارة المالية (مع نسبة 13.4 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة الخارجية والمغتربين (مع نسبة 11.4 في المائة من المجموع). (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً كبيراً بلغ 10.9 مليار ليرة (55.3 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج بقيمة 6.6 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2021، كما تراجعت مدفوعات الرواتب الأساسية لموظفي السلك الخارجي بقيمة 3.8 مليار ليرة نظراً لتفاوت توقيت الدفعات. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب المدفوعة لموظفي وزارة الأشغال العامة والنقل انخفاضاً سنوياً بقيمة 0.9 مليار (16.1 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - شباط 2020 و كانون الثاني - شباط 2021

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 - شباط 2021	ك2 - شباط 2021	ك2 - شباط 2020	(مليون ليرة)
17.6%	13,567	13,694	وزارة العدل
13.4%	10,341	10,168	وزارة المالية
11.4%	8,809	19,715	وزارة الخارجية والمغتربين
10.3%	7,929	7,925	رئاسة مجلس الوزراء
8.7%	6,708	7,084	مجلس النواب
6.0%	4,622	5,511	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.6%	4,325	4,230	وزارة الزراعة
5.4%	4,178	3,695	وزارة الصحة العامة
3.9%	2,984	2,925	وزارة الداخلية والبلديات
3.5%	2,669	2,716	وزارة الدفاع الوطني
14.4%	11,159	11,510	أخرى
100%	77,290	89,173	المجموع

B.ii. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 149 مليار ليرة (44.9 في المائة) ليسجل 182 مليار ليرة خلال الشهرين الأولين من العام 2021. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض بقيمة 111 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 98 مليار ليرة، وتدني بقيمة 44 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 66 مليار ليرة مع نهاية شهر شباط 2021. قابل هذه التراجعات زيادة في التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 6 مليار ليرة لتصل إلى 15 مليار ليرة مع نهاية شهر شباط 2021.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 111 مليار ليرة (53.1 في المائة)، وذلك نتيجة انخفاض نفقات الإستشفاء بقيمة 125 مليار ليرة (65.6 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 21 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 44 مليار ليرة (39.6 في المائة) جراء انخفاض كل من نفقات الإستشفاء ونفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 34 مليار ليرة و 8 مليار ليرة على التوالي، وذلك مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2020.

أخيرًا، زادت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 6 مليار ليرة (60.5 في المائة) خلال كانون الثاني - شباط 2021 مقارنة مع كانون الثاني - شباط 2020، وذلك مع ارتفاع كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة و 2 مليار ليرة على التوالي.

C.ii. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

لم يتم تسجيل أية مدفوعات لتغطية إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة خلال كانون الثاني - شباط 2021 مقارنة مع مبلغ 30 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731-1735
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb